

نصف مليون تونسي يعيشون بدولار في اليوم

فقرا، وأن نسبة الفقر بكل جهة من هذه المناطق تتجاوز 45 في المئة، مؤكدا أن هذه النسبة ترتفع إلى 53 في المئة خصوصا بمحافظة القصرين وسبدي بوزيد.

ويتزامن صدور هذه الأرقام المفزعة مع إطالة الطبقة السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية منذ شهر أكتوبر 2019 حلقات مسلسل تشكيل حكومة مهمتها تلبية تطلعات التونسيين وخاصة في ما يتعلق بالأولويات التي يجب الانتداب عليها قبل كل شيء.

كما يثير تقرير البنك الدولي حالة من البؤس لدى التونسيين، خاصة أنه يأتي أياما قليلة فقط بعد صدور تقرير آخر أكد أن تونس تحتل المرتبة 124 عالميا في مؤشر السعادة من مجموع 156 بلدا.

المهم في هذا التقرير أيضا أنه يعيد فتح ملفات ترتبط مباشرة بما قدمته الطبقة السياسية، خاصة في ما يتعلق بالبرامج والمخططات التنموية، فبعد كل ما كشفه البنك الدولي، ما الجديد الذي ستقدمه رؤية حكومة الفخاخ التي قال إنه سيطرحها في وثيقة التعاقد الحكومي؛ وثيقة ما زالت محل جدل واسع بين الأحزاب المدعوة للتوقيع عليها ومن ثمة المرور إلى التشاور حول الحقائق الوزارية.

كما تضع هذه المؤشرات الجديدة رئيس البلاد قيس سعيد أمام امتحان صعب كونه رفع بدوره من سقف الوعود خلال حملته الانتخابية الرئاسية قبل الوصول رسميا إلى قصر قرطاج. لقد توخى الرئيس التونسي خلال حملته خطابا يلامس طموحات الناس الذين سئموا وعود الأحزاب التقليدية، فجاب تونس شمالا جنوبا، شرقا وغربا رافعا شعار "الشعب يريد"، مبينا تفهمه لحالة البؤس التي وصل إليها التونسيون بعد اعتزافه بأن كل من حكم البلاد بعد الثورة لم يلب أحد أهم أهداف الثورة وهو العيش الكريم.

يتساءل خبراء الاقتصاد عن جدوى تمطيط السياسيين لحالة الفراغ رغم إدراكهم صعوبة الوضع وكارثيته المباشرة على حياة التونسيين.

وما يزيد في توريث كل الطبقة السياسية أن جل مكوماتها خلطت المفاهيم خلال الانتخابات الرئاسية رغم إدراكها أن الرئاسة محدودة الصلاحيات دستوريا مقارنة برئاسة الحكومة، ليقدّم آنذاك كل المرشحين بلا استثناء، وفي مقدمتهم قيس سعيد، وعودا وضعت مستوى معيشة المواطن في خانة الأمن القومي على اعتبار أن هذه الصلاحية الأخيرة هي من صميم مهام الرئيس دستوريا.

إلى أن تشكلت الحكومة الجديدة، بات من الضروري أن يعيد تقرير البنك الدولي ترتيب الأولويات لدى ساسة البلاد، لأن التونسي اليوم بات في غنى كلي عن بعده بأن تمطر السماء ذهبا مثلاً، فنصف مليون تونسي يعيشون بدولار واحد في اليوم هم في أمس الحاجة إلى أفعال تُترجم على أرض الواقع، لا في حاجة إلى عراك السياسيين ومسكنات تزيد في هشاشتهم ووضع البلاد.

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - نصف مليون تونسي

يعيشون بدولار واحد فقط في اليوم، هذا الخبر الجديد الذي يضاف إلى حزمة المؤشرات الاقتصادية السلبية التي تتطلب فكرا سياسيا وإبداعا اقتصاديا يترجمان الأقوال إلى أفعال تجنّب تونس أزمة اجتماعية قد تنفجر في أي لحظة.

منذ ثورة يناير 2011، تسابقت كل الحكومات المتعاقبة على تقديم إنجازاتها وتجنيد أجهزتها للرد على كل من يحذر أو يطلق ناقوس خطر يشعر الناس بان الوضع صعب وبأن المرحلة القادمة يجب أن تكون اقتصادية بحثة تخرج من دوائر الصراع السياسي.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الطبقة السياسية رهنا تلخيص المعركة في من سيحكم في ضوء مشاورات حكومة إلياس الفخاخ، أثار تقرير صادر عن البنك الدولي نوعا من الرجة في صفوف التونسيين بعدما صنّف البلد على أنه يعدّ إحدى أفقر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويقول التقرير الصادر بعنوان "تسريع الحد من الفقر في أفريقيا لعام 2019"، إن "تونس تصنّف من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا".

ويشير إلى أن نسبة السكان في تونس الذين يعيشون تحت خط الفقر تبلغ 15.2 في المئة من إجمالي عدد السكان، وأن نصف مليون تونسي يعيشون بما لا يزيد عن 4 دنانير تونسية فقط في اليوم (دولار وربع). ويعرّف كل إنسان فقير بأنه من يعيش يوميا باقل من 20.3 دولار.

وتجد الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

يتوسع التقرير في كشف حجم الفوارق بين الجهات، بتأكيد أن سكان مناطق وسط غرب البلاد هم الأكثر

وتنوع الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

ويوسع التقرير في كشف حجم الفوارق بين الجهات، بتأكيد أن سكان مناطق وسط غرب البلاد هم الأكثر

وتنوع الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

ويوسع التقرير في كشف حجم الفوارق بين الجهات، بتأكيد أن سكان مناطق وسط غرب البلاد هم الأكثر

وتنوع الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

ويوسع التقرير في كشف حجم الفوارق بين الجهات، بتأكيد أن سكان مناطق وسط غرب البلاد هم الأكثر

وتنوع الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

ويوسع التقرير في كشف حجم الفوارق بين الجهات، بتأكيد أن سكان مناطق وسط غرب البلاد هم الأكثر

وتنوع الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

ويوسع التقرير في كشف حجم الفوارق بين الجهات، بتأكيد أن سكان مناطق وسط غرب البلاد هم الأكثر

وتنوع الجهات والمناطق المهمشة التي اندلعت فيها شرارة انتفاضة اجتماعية ضد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي اليوم نفسها في وضع أصعب بكثير.

«ازدهار أفريقيا» شعار ترامب لاخترق سوق مليار مستهلك

استراتيجية أميركية تروج لتخليص القارة من حقبة الاستعمار الأوروبي



أين مكان الولايات المتحدة

• الاستقرار، من خلال المساعدات الخارجية.

ويهدف برنامج "بروسبر أفريقيا" إلى دعم استثمارات الولايات المتحدة، وتحسين مناخ الأعمال، وتسريع نمو الطبقة الوسطى في أفريقيا.

ويطرح القائمون على المبادرة خمس نقاط يجب العمل وفعلها، تبدأ بضرورة التركيز على مجالات من شأنها تعزيز التنمية الصناعية وزيادة التجارة البينية الأفريقية، لخلق نمو مستدام، خاصة في البنى التحتية المتعلقة بالنقل والطاقة والمياه والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والتي تتمتع فيها الولايات المتحدة بميزة تنافسية قوية مقارنة بالصين.

وثانيا، على الولايات المتحدة احتضان منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، خاصة مع توقعات تسير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي والتجاري المشترك عام 2030 سيبلغ 6.7 تريليون دولار.

ومن المتوقع أن يتضاعف حجم قطاع التصنيع في القارة، ليبلغ 1 تريليون دولار بحلول عام 2025، ويساهم في خلق أكثر من 14 مليون فرصة عمل جديدة. النقطة الثالثة هي إشراك القطاع الخاص، والاهتمام بالتعليم والتدريب، وهي مكونات حيوية طويلة الأمد لا يمكن الاستغناء عنها. وعلى الصعيد المحلي، تنصح النقطة الرابعة للولايات المتحدة بزيادة الجهود للتوثيق والتعريف بالإمكانيات الهائلة التي يمكن أن تقدمها الدول الأفريقية للشركات الأميركية.

وأخيرا، يتعين على الولايات المتحدة تعزيز الدبلوماسية التجارية، من خلال إستراتيجية اقتصادية تتجاوز الرؤية التقليدية، والعمل على كسب قلوب الزعماء الأفارقة، وكذلك معالجة ضعف ثقة الأميركيين بالبلدان الأفريقية كشركاء أعمال يمكن الاعتماد عليهم.

بالمقابل تقدم الولايات المتحدة لشركائها في أفريقيا فرصا حقيقية هي الأكبر في العالم، وتفتح أمامهم المجال لسوق يوفر أكثر من 300 مليون مستهلك، تزيد قدراتهم الشرائية عن 13 تريليون دولار.

وتجلب الشركات الأميركية معها للقرارة الأفريقية، الابتكار ورؤوس الأموال، إضافة إلى التزامها بأعلى معايير الشفافية والجودة والمسؤولية. هل تكفي وعود ترامب لتتسنى القارة الأفريقية حقبة الاستعمار الغربي، والتي ما زالت جراحها مفتوحة، أم تبقى مجرد إجراءات يرد منها إيقاعها في الفخ

ثانية؟ حتى هذه اللحظة، كل المؤشرات تسير إلى أن متابعة الطريق بصحة السب الروسي والتعنين الصيني هي الأسلم.

ولفهم أبعاد هذا الوضع يمكننا النظر إلى تصريح أدلى به، دودو تيام، وزير خارجية ساوق في السنغال، حيث قال "كفى، فهذا استقلال لا يتجاوز كونه مجرد استقلال شكلي.. إذ لا يمكننا تحقيق الاستقلال الحقيقي ما دمنا لا نتجه نحو كسب حقوقنا السيادية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي".

أخيرا قررت الولايات المتحدة دخول القارة الأفريقية، وعليها إضافة إلى مواجهة فرنسا وبريطانيا، أن تواجه الدب الروسي والتعنين الصيني، وأيضا الاتحاد الأوروبي، الذي أبرم اتفاقيات شراكة اقتصادية، مع 41 دولة أفريقية. وتخشي الإدارة الأميركية من أن تؤدي الاتفاقيات إلى مزيد من تآكل القدرة التنافسية للولايات المتحدة في المنطقة.

في وقت شرعت فيه روسيا بالعمل على توسيع نفوذها المالي والسياسي بسرعة في جميع أنحاء القارة.

وتقف التدفقات المالية العالية المتنوعة وراء نجاح الصين في ممارسة الأعمال التجارية في القارة الأفريقية، والتي تضاعف حجمها مرتين على الأقل في العقد الماضي. والتزمت بكين بتقديم 60 مليار إضافية، من ضمنها 10 مليارات دولار لشراء سلع أفريقية.

الطريقة التي تتبناها الصين في ممارسة الأعمال التجارية تجعلها أكبر شريك تجاري للعديد من البلدان الأفريقية، خاصة البلدان الغنية بالموارد مثل جنوب السودان وأنغولا وإريتريا وغامبيا، ويبلغ إجمالي حجم التجارة المتبادلة بين الصين وأفريقيا 200 مليار دولار.

ومع انطلاق مبادرة "حزام واحد وطريق واحد"، وافقت الصين على زيادة حجم تمويلها وأعدت جدولة ديون دول أفريقية مستحقة، وألغت مليار دولار من الديون في شرق أفريقيا وحدها بين عامي 2018 و2020.

وعلى العكس من ذلك، لم يشهد الاستثمار الأميركي في أفريقيا أية زيادة ملحوظة منذ عام 2010، ولم يقم الرئيس دونالد ترامب بعد بزيارة رسمية لأي دولة أفريقية.

وانتهت الإدارة الأميركية الصين بأنها تسهم في زيادة ديون الدول الأفريقية وتفاقم الفساد، ووصفت ممارساتها التجارية بـ"المفترسة" فهي تستخدم الديون لإبقاء الدول الأفريقية "أسيرة" لها.

ترتكز الإستراتيجية الأميركية التي أعلنت عنها إدارة ترامب في 13 ديسمبر 2018 على ثلاثة مبادئ رئيسية، هي:

• الإزدهار، من خلال تعزيز العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة.

• الأمن، من خلال مواجهة تهديد المتطرفين.

والتراجع البريطاني ترسخ أكثر في الحرب العالمية الثانية، رغم أن بريطانيا خرجت منها منتصرة أيضا، لتنتقل قيادة العالم من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة، ويحتل "وول ستريت" مكان حي المال والأعمال في لندن.

حدث ذلك عام 1944، حيث اجتمع ممثلو 44 دولة لوضع الإطار الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب، فالإمبراطورية العظمى أرهاقتها تكاليف الحرب العالمية الأولى، وباتت مثقلة بديون واجبة السداد.

كانت الولايات المتحدة أكبر المستثمرين من الحرب العالمية الثانية، فهي تمتلك حينها أكثر من ثلثي احتياطي العالم من الذهب، وتنتج وحدها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي. ووفق ذلك، هي أكبر دائن على المستوى الدولي.

وكان لدى القوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة، موارد قيمة عديدة في القارة السمراء، بينها الشركات المتعاقدة العاملة في قطاعات احتياطات الهيدروكربون، والاتصالات، وإدارة الموانئ والسكك الحديدية وأنظمة تجارة التجزئة، وإنشاء البنية التحتية.

وما تزال فرنسا تستخدم قدرًا كبيرًا من القوة على المستعمرات التي كانت تحتلها، حتى وإن نالت استقلالها نظريًا، مثيرة بذلك غضب الدول الأفريقية.

تتجه الولايات المتحدة بكيفية القوى العظمى نحو الاستثمار في القارة الأفريقية تطبيقًا لما سمي بسياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب "ازدهار أفريقيا". خطوة جديدة تطرأ على السياسة الخارجية الأميركية تستدعي الوقوف قليلا عند أسبابها وخاصة عند مرد تأخر هذا الدخول على خط المنافسة في أفريقيا بعد انتظار أكثر من سبعة عقود، خاصة أن ترامب نفسه لم يقم بأي زيارة رسمية لأي دولة أفريقية منذ وصوله إلى سدة الحكم.

يمكن أن نقول إن الدور القيادي الذي لعبته بريطانيا في أفريقيا أسدل الستار عليه مع فقدانها سيطرتها وتسليمها القيادة إلى الولايات المتحدة. خروج بريطانيا منتصرة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، شكل بداية النهاية للسيادة البريطانية، رغم أن أكبر امتداد جغرافي للإمبراطورية، تحقق فعليًا بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تعد القوة العسكرية والاقتصادية الأولى في هذا العالم.

التراجع البريطاني ترسخ أكثر في الحرب العالمية الثانية، رغم أن بريطانيا خرجت منها منتصرة أيضا، لتنتقل قيادة العالم من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة، ويحتل "وول ستريت" مكان حي المال والأعمال في لندن.

حدث ذلك عام 1944، حيث اجتمع ممثلو 44 دولة لوضع الإطار الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب، فالإمبراطورية العظمى أرهاقتها تكاليف الحرب العالمية الأولى، وباتت مثقلة بديون واجبة السداد.

كانت الولايات المتحدة أكبر المستثمرين من الحرب العالمية الثانية، فهي تمتلك حينها أكثر من ثلثي احتياطي العالم من الذهب، وتنتج وحدها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي. ووفق ذلك، هي أكبر دائن على المستوى الدولي.

وكان لدى القوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة، موارد قيمة عديدة في القارة السمراء، بينها الشركات المتعاقدة العاملة في قطاعات احتياطات الهيدروكربون، والاتصالات، وإدارة الموانئ والسكك الحديدية وأنظمة تجارة التجزئة، وإنشاء البنية التحتية.

ويمكن أن نقول إن الدور القيادي الذي لعبته بريطانيا في أفريقيا أسدل الستار عليه مع فقدانها سيطرتها وتسليمها القيادة إلى الولايات المتحدة. خروج بريطانيا منتصرة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، شكل بداية النهاية للسيادة البريطانية، رغم أن أكبر امتداد جغرافي للإمبراطورية، تحقق فعليًا بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تعد القوة العسكرية والاقتصادية الأولى في هذا العالم.

التراجع البريطاني ترسخ أكثر في الحرب العالمية الثانية، رغم أن بريطانيا خرجت منها منتصرة أيضا، لتنتقل قيادة العالم من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة، ويحتل "وول ستريت" مكان حي المال والأعمال في لندن.

حدث ذلك عام 1944، حيث اجتمع ممثلو 44 دولة لوضع الإطار الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب، فالإمبراطورية العظمى أرهاقتها تكاليف الحرب العالمية الأولى، وباتت مثقلة بديون واجبة السداد.

كانت الولايات المتحدة أكبر المستثمرين من الحرب العالمية الثانية، فهي تمتلك حينها أكثر من ثلثي احتياطي العالم من الذهب، وتنتج وحدها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي. ووفق ذلك، هي أكبر دائن على المستوى الدولي.

وكان لدى القوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة، موارد قيمة عديدة في القارة السمراء، بينها الشركات المتعاقدة العاملة في قطاعات احتياطات الهيدروكربون، والاتصالات، وإدارة الموانئ والسكك الحديدية وأنظمة تجارة التجزئة، وإنشاء البنية التحتية.

وما تزال فرنسا تستخدم قدرًا كبيرًا من القوة على المستعمرات التي كانت تحتلها، حتى وإن نالت استقلالها نظريًا، مثيرة بذلك غضب الدول الأفريقية.

ويمكن أن نقول إن الدور القيادي الذي لعبته بريطانيا في أفريقيا أسدل الستار عليه مع فقدانها سيطرتها وتسليمها القيادة إلى الولايات المتحدة. خروج بريطانيا منتصرة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، شكل بداية النهاية للسيادة البريطانية، رغم أن أكبر امتداد جغرافي للإمبراطورية، تحقق فعليًا بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تعد القوة العسكرية والاقتصادية الأولى في هذا العالم.

التراجع البريطاني ترسخ أكثر في الحرب العالمية الثانية، رغم أن بريطانيا خرجت منها منتصرة أيضا، لتنتقل قيادة العالم من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة، ويحتل "وول ستريت" مكان حي المال والأعمال في لندن.

حدث ذلك عام 1944، حيث اجتمع ممثلو 44 دولة لوضع الإطار الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب، فالإمبراطورية العظمى أرهاقتها تكاليف الحرب العالمية الأولى، وباتت مثقلة بديون واجبة السداد.

كانت الولايات المتحدة أكبر المستثمرين من الحرب العالمية الثانية، فهي تمتلك حينها أكثر من ثلثي احتياطي العالم من الذهب، وتنتج وحدها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي. ووفق ذلك، هي أكبر دائن على المستوى الدولي.

وكان لدى القوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة، موارد قيمة عديدة في القارة السمراء، بينها الشركات المتعاقدة العاملة في قطاعات احتياطات الهيدروكربون، والاتصالات، وإدارة الموانئ والسكك الحديدية وأنظمة تجارة التجزئة، وإنشاء البنية التحتية.

وما تزال فرنسا تستخدم قدرًا كبيرًا من القوة على المستعمرات التي كانت تحتلها، حتى وإن نالت استقلالها نظريًا، مثيرة بذلك غضب الدول الأفريقية.

ويمكن أن نقول إن الدور القيادي الذي لعبته بريطانيا في أفريقيا أسدل الستار عليه مع فقدانها سيطرتها وتسليمها القيادة إلى الولايات المتحدة. خروج بريطانيا منتصرة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، شكل بداية النهاية للسيادة البريطانية، رغم أن أكبر امتداد جغرافي للإمبراطورية، تحقق فعليًا بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تعد القوة العسكرية والاقتصادية الأولى في هذا العالم.

التراجع البريطاني ترسخ أكثر في الحرب العالمية الثانية، رغم أن بريطانيا خرجت منها منتصرة أيضا، لتنتقل قيادة العالم من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة، ويحتل "وول ستريت" مكان حي المال والأعمال في لندن.

حدث ذلك عام 1944، حيث اجتمع ممثلو 44 دولة لوضع الإطار الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب، فالإمبراطورية العظمى أرهاقتها تكاليف الحرب العالمية الأولى، وباتت مثقلة بديون واجبة السداد.

كانت الولايات المتحدة أكبر المستثمرين من الحرب العالمية الثانية، فهي تمتلك حينها أكثر من ثلثي احتياطي العالم من الذهب، وتنتج وحدها أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي. ووفق ذلك، هي أكبر دائن على المستوى الدولي.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

تونس - منذ 14 شهرًا فقط قام جون

بولتون، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي آنذاك، بتطبيق سياسة الرئيس دونالد ترامب معلنا عن مبادرة "ازدهار أفريقيا" للرد على المنافسة التجارية والسياسية للصين وروسيا اللتان تستهدفان القارة الأفريقية.

لسانًا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.

ولسنا انتظرت الولايات المتحدة أكثر من 75 عاما لتلتفت إلى القارة الأفريقية، رغم الفرص الكبيرة التي توفرها للمستثمرين.